

تحرك عاجل

الحكم بالسجن على محامين لنشرهم تغريدات "مسيئة"

أصدرت محكمة خاصة حكما بسجن ثلاثة محامين سعوديين لمدد تراوح بين خمس وثمانى سنوات لنشرهم تغريدات اعتُبرت أنها تسيء لوزارة العدل. وفي حال تم تنفيذ الحكم، فسوف تعتبرهم منظمة العفو الدولية سجناء رأي.

في 27 أكتوبر/ تشرين الأول، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض حكما بالسجن ثمانى سنوات بحق الدكتور عبد الرحمن الصبيحي (39 عاما) يعقبا منه من السفر مدة 10 سنوات، كما حكمت على كل من بندر النقيثان (36 عاما) وعبد الرحمن الرميح (32 عاما) بالسجن خمس سنوات يعقبا منهما من السفر مدة سبع سنوات، وذلك على خلفية تهم تتعلق بممارستهم السلمية للحق في حرية التعبير عن الرأي. كما حظرت المحكمة على الثلاثة الحديث مع وسائل الإعلام أو إجراء مقابلات معها أو نشر تعليقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ولمدة غير محددة.

ويذكر أن المحكمة الجزائية المتخصصة التي أنشأت أصلا للتعامل مع قضايا الأمن والإرهاب، قد أدانت المحامين الثلاثة بمخالفة المادة 6 من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية من خلال "المساس بالنظام العام" عبر تغريداتهم، وأدانتهم على خلفية قائمة من التهم تتضمن "انتقاد قرارات ولي الأمر؛ وانتقاد القضاء ووصف بعض الأحكام بالظلم؛ واتهام إحدى محاكم الرياض بتضييع المعاملات المحالة إليها؛ واتهام وزارة العدل بالكذب وأن سياستها مشبوهة وخارجة عن المظالم؛ والتدخل في استقلالية القضاة من خلال انتقاد إحدى المحاكمات واتهام وزير العدل بالتسبب فيها؛ واتهام المجلس الأعلى للقضاء بمحاسبة القضاة المصلحين وترك الفاسدين". ومن المتوقع أن يتقدم المحامون الثلاثة بطلبات استئناف ضد الحكم قبيل نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري.

وقبل صدور الأحكام بإدانتهم، فُرِضت على المحامين الثلاثة غرامات وصل مجموعها إلى 1.250.000 ريال سعودي (حوالي 333000 دولار أمريكي) وحُظر عليهم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وفق قرار صادر بهذا الخصوص عن إحدى لجان وزارة الثقافة والإعلام بتاريخ 1 يونيو/ حزيران 2014؛ وفي 21 سبتمبر/ أيلول، سحبت لجنة تأديب المحامين في وزارة العدل رخص مزاوله المهنة منهم عقب إدانتهم بالتدخل في النظام القضائي والتشكيك في مصداقية الوزارة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية أو العربية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- مناشدة السلطات السعودية كي تحرص على إلغاء الأحكام الصادرة بإدانة وسجن كل من د. عبد الرحمن الصبيحي وبندر النقيثان وعبد الرحمن الرميح، كونها إدانات ترتكز فقط إلى ممارستهم السلمية للحق في حرية التعبير عن الرأي، وإعادة منحهم رخص مزاوله مهنة المحاماة؛
- والإهابة بالسلطات كي توقف مضايقة وملاحقة الراغبين بممارسة حقوقهم سلميا على صعيد حريات التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات التجمع، بما في ذلك التجمعات المنادية بالإصلاح.

يُرجى إرسال مناشداتكم قبل 23 ديسمبر/ كانون الأول 2014 إلى:

الملك ورئيس مجلس الوزراء	وزير العدل	ونسخ إلى:
الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود	معالي الشيخ محمد بن عبد الكريم العيسى	صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود
مكتب جلالة الملك	وزارة العدل	وزير الداخلية
الديوان الملكي، الرياض	شارع الجامعة، الرياض 11137	وزارة الداخلية، ص.ب. 2933
فاكس: (بواسطة وزارة الداخلية) +966 11 403 3125	فاكس: +966 11 401 1741	طريق المطار، الرياض 11134
(يرجى مواصلة المحاولة)	+966 11 402 0311	المملكة العربية السعودية
طريقة المخاطبة: صاحب الجلالة،	طريقة المخاطبة: معالي الوزير	جمهورية مصر العربية
		فاكس رقم: +966 11 403 3125

يرجى إرسال نسخ من المناشآت إلى الممثلين الدبلوماسيين السعوديين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 4 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني . المخاطبة:

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

الحكم بالسجن على محامين لنشرهم تغريدات "مسيئة" معلومات إضافية

تأتي الأحكام الصادرة مؤخراً بحق د. عبدالرحمن الصبيحي وبندر النقيثان وعبد الرحمن الرميح ضمن حملة أوسع نطاقاً تشنها السلطات السعودية من أجل إسكات جميع أشكال المعارضة السلمية داخل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. ومنذ عام 2012، اعتقلت السلطات وزجت بالسجن جميع الذين لم تغلح معهم أساليب التهريب الرامية إلى إسكاتهم، بما في ذلك مدافعين بارزين عن حقوق الإنسان وناشطي المجتمع المدني الأكثر تواجداً على الساحة. كما سعت السلطات إلى مجابهة الدور المتنامي للنشاط عبر فضاء الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال فرض حظر مباشر على استخدامها أو مراقبة مستخدمي جميع التطبيقات المحوسبة المشفرة من قبيل (سكايب وواتس أب وفايبر ولاين). وسرعان ما أصدرت أوامر تنفيذية تحظر على القضاة والمحامين الخوض في مسائل متعلقة بالقضاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتم تجميعها كلها أوائل عام 2014 ضمن قانون لمكافحة الإرهاب الذي جرم جميع أشكال المعارضة السلمية تقريباً معتبراً إياها أعمالاً إرهابية.

وفي الأثناء، قامت السلطات باستدعاء أو اعتقال مؤسسي مواقع إلكترونية ومدونين وناشطين عبر الإنترنت، وأخضعتهم للاستجواب بشأن التعليقات التي نشرها، أو أعادوا التعليق عليها بهدف تهريب، أو إسكات الأصوات التي تعبر عن رأيها عبر الإنترنت. وانبثق نمط خبيث آخر من التهريب وجاء على شكل قيام السلطات بتهديد الناشطين، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وعائلاتهم، محذرة إياهم من الاتصال بالمنظمات الدولية من قبيل منظمة العفو الدولية ووسائل الإعلام الخارجية، وأوعزت إليهم بضرورة إغلاق حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي التي استخدموها من أجل الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان.

كما استُهدف العديد من الناشطين، لا سيما معظم الأعضاء المؤسسين لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)؛ على خلفية انتقادهم للانتهاكات الكثيرة التي ارتكبتها وزارتا الداخلية والعدل أثناء عمليات إلقاء القبض على مئات المشتبه بهم في قضايا الإرهاب، واحتجازهم وإصدار الأحكام بحقهم. وجاء هذا الاستهداف في وقت زعمت فيه السلطات أنها قد حققت "إنجازات ملموسة" على صعيد إصلاح نظام العدالة المشهور بجوره في البلاد.

وفي ضوء ذلك، استُهدف المحامون الثلاثة أول مرة في أكتوبر/ تشرين الأول 2013 عقب نشرهم تغريدات تنتقد ببطء وتيرة الإصلاحات في نظام العدالة في المملكة، وتسليط الضوء على قضايا وحقائق تتعلق بتقاعس وزارة العدل عن احترام العدالة ووصونها. وبالمقابل، اتهمت الوزارة المحامين الثلاثة بالإساءة إلى سمعة القضاء، وقامت بتحريك دعوى ضدهم أمام لجنيتين تابعتين لوزارة العدل والثقافة والإعلام.

ويُذكر أن التغريدات التي استُهدف بندر النقيثان على إثرها وصدر بحقه حكم بالسجن بسببها شملت العبارات التالية: "المحامون يراقبون أداء وزارة العدل أداء الكارثي مغلف بكذب وتدليس إعلامي غير مسبوق بتاريخ الوزارات السعودية"؛ "إن المحامين الشرفاء الذين لن يقفوا متفرجين على أفعال وزارة العدل الخارجة عن نظام العدل"؛ و"هل من صلاحيات الوزارة إرهاب القضاة بهذه الطريقة هذا تشويه غير مسبوق للقضاء"؛ و"لتعلم وزارة العدل أن تهديداتها الصيانية وأنا سنستمر في كشف تجاوزاتها هذه".

وأدت هذه التغريدات وغيرها من التعليقات بإحدى لجان وزارة الثقافة والإعلام التي شكّلت للتعامل مع قضايا النشر الإلكتروني إلى فرض غرامة على المحامين الثلاثة تصل في مجموعها إلى 1.250000 ريال (حوالي 330000 دولار) بتاريخ 1 يونيو/ حزيران 2014، ومنعهم من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي مدة عام كامل. كما أمرت اللجنة المحامين الثلاثة بتقديم الاعتذار لوزارة

العدل. وعلى الرغم من تكرار مطالبهم بهذا الخصوص، فلم يستلم المحامون نسخة من قرار اللجنة، ما حال بينهم وبين التقدم باستئناف للطعن فيه. وفي 21 سبتمبر/ أيلول، قررت لجنة تأديب المحامين في وزارة العدل بسحب رخص مزاولة المهنة من المحامين الثلاثة، وذلك عقب إدانتهم "بالتدخل في شؤون مجلس القضاء الأعلى، وانتقاد قراراته"، و"الإساءة إلى نظام القضاء والتشكيك في مصداقيته". وكالعادة، فلم تزود اللجنة المحامين الثلاثة بنسخة من القرار آنف الذكر مما حرّمهم من فرصة التقدم باستئناف ضده أيضاً.

الأسماء: د. عبد الرحمن الصبيحي وبندر النقيثان وعبد الرحمن الرميح
الجنس: جميعهم من الذكور

التحرك العاجل رقم 14/285، رقم الوثيقة (MDE 23/030/2014) الصادر بتاريخ 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014.